

الاجتماع الأول للتنسيق بين الشركات العربية المشتركة

تعقد عشر شركات عربية تنضوي تحت إطار للتنسيق فيما بينها، اتفقت عليه العام الماضي، اجتماعها الأول خلال الفترة ٦-٧ شباط/فبراير ٢٠٠١ في مقر الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في مدينة الخرطوم.

ويذكر في هذا الصدد أن هذه الشركات التي تضم ثلاث تعمل في مجال الإنتاج النباتي والحيواني (الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والشركة العربية لمصائد الأسماك) واثنين في مجال الصناعة الاستخراجية (الشركة العربية للتعددين وشركة البوتاس العربية) واثنين في مجال الإنتاج السلعي والخدمي والأدوات المالية (الشركة العربية للاستثمار والشركة العربية للاستثمارات البترولية) وواحدة في كل من مجالات الصناعة الدوائية (الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية) والاتصالات (الشركة العربية للاتصالات الفضائية) وخدمات الضمان (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار)، كانت قد عقدت اجتماعا يومي ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ في مقر الشركة العربية للتعددين في مدينة عمان بغرض استخلاص تجارب كل منها، واستكشاف مجالات التعاون التي يمكن أن تساعد على توسيع وتعميق أنشطتها ومواجهة الظروف المستجدة في العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية والإقليمية. وبعد استعراض جوانب الاهتمام المشترك ومجالات التعاون المتعددة بين هذه الشركات قررت تأسيس المجموعة وعقد اجتماع سنوي لرؤسائها وتكليف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالقيام بمهام الأمانة العامة لتنسيق أعمالها.

ويتوقع أن يناقش اجتماع الخرطوم عددا من الأمور المتعلقة بشكل مباشر بأنشطة كل من هذه الشركات وبصورة خاصة الأنشطة المشتركة فيما بينها في عدد من الدول العربية بالإضافة إلى تبادل الخبرات في مجالات العمل والتخصص القطاعي والتباحث بشأن عمليات المجموعة في السودان. وتنتهز **ضمان الاستثمار** هذه المناسبة لكي تشير إلى أمرين هاميين:

الأمر الأول يتعلق بتواضع حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إليها والتي قدرت بحوالي ٨,٧ مليار دولار تمثل حوالي ١% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي بلغت ٨٦٥,٥ مليار دولار عام ١٩٩٩. ويذكر في هذا الصدد أن نصيب الدول النامية من هذه التدفقات بلغ في ذلك العام حوالي ٢٠٧,٦ مليار دولار، تمثلت حصة الدول العربية ٤,٢% منه.

ويتعلق الأمر الثاني بدور الشركات المتعددة الجنسية التي تمثل الحامل الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر. ويذكر في هذا المجال أن عدد هذه الشركات يبلغ حاليا نحواً من ٦٣ ألف شركة ينبثق عنها ٦٩٠ ألف شركة فرعية في أنحاء العالم تعمل في مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية كقوة دافعة في نمو الاقتصاد العالمي وتعزيز وتوسيع قاعدة الإنتاج الدولي.

ومن هنا قد يكون من المناسب أن تحرص الشركات العربية المشتركة على التعرف الوثيق على أنشطة الشركات المتعددة الجنسية الرئيسية التي تعمل في مجالات تخصصها القطاعي من خلال فروعها أو من خلال الشركات الوطنية في الدول العربية، وأيضا تحديد الشركات متعددة الجنسية ذات التأهيل والقابلية العالية لدخول المنطقة العربية من حيث القوة المالية والخبرة الفنية والتقدم التقني وتنافسية المنتج واختراق الأسواق، والعمل على ابتداع الصيغ

المناسبة للتعاون انتقائياً مع بعض هذه الشركات للإفادة مما استثمرته في مجالات ترقية منتجاتها وتحقيق تنافسية عالية لهذه المنتجات وتسويقها، وذلك جذبا لعناصر الاستثمار الأجنبي المباشر ذات القيمة العالية من ناحية والمشاركة من الناحية الأخرى في استغلال قنوات التسويق والتوزيع التي أقامتها هذه الشركات وتعزيز وضع الشركات العربية المشتركة وترشيد أسلوب اندماجها في الاقتصاد العالمي.

مؤشرات

أداء الأسواق المالية العالمية خلال عام ٢٠٠٠

تتابع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أداء الأسواق المالية العالمية بقدر ما يؤثر ذلك على دورها في تعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية، وعلى جهودها في تشجيع تدفق الاستثمارات العربية البينية وتقوية التجارة العربية البينية والخارجية. وفي هذا الصدد، ونظراً لتأثر أداء الأسواق المالية بالتطورات الاقتصادية والسياسية والمتغيرات التكنولوجية في بيئة الأعمال على مستوى العالم، تستعرض ضمان الاستثمار تطور أداء هذه الأسواق خلال العام المنصرم في محاولة للتعرف على اتجاهاتها المستقبلية.

إنخفض أداء البورصات العالمية خلال عام ٢٠٠٠، خلافاً لتوقعات استمرار الإرتفاع، ففقدت بذلك معظم المكاسب التي حققتها عام ١٩٩٩، وقد طال الانخفاض أسهم الإقتصاد الجديد والقديم على السواء، وفقد مؤشر ناسداك الذي تتكون معظم أسهمه من شركات التقنية الحديثة ٣٩,٣٠% في عام ٢٠٠٠ بعد ارتفاع قدر بأكثر من ٨٦% حققه عام ١٩٩٩، كما فقد مؤشر داوجونز الذي تتكون معظم مكوناته من أسهم الإقتصاد القديم فوق ٦%، مقارنة مع الصعود الذي بلغ أكثر من ٢٥% عام ١٩٩٩.

من ناحية أخرى إنخفض أداء البورصات الأوروبية بنسب متفاوتة، ففي ألمانيا فقد مؤشر الداكس حوالي ٨%، وفي لندن تراجع مؤشر الفوتسي أكثر من ١٠%، وفي باريس فقد مؤشر الكاك حوالي ١%. أما في اليابان فقد خسر مؤشر نيكاي أكثر من ٥٠٠٠ نقطة أي ما نسبته ٢٧% وكان بذلك من أكبر الخاسرين في عام ٢٠٠٠.

وفيما يخص أدوات الدين فقد إرتفعت أسعار السندات خلال العام بنسبة ضئيلة، وبخصوص العملات فقد ظل الدولار الأمريكي مرتفعاً مقابل العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" والين الياباني والجنيه الإسترليني والدينار الكويتي وذلك حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

جدول أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار

| العملة | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | التغير | النسبة % |
|-------------------|--------|---------|---------|----------|
| اليورو | ١,٠٠٧٤ | ٠,٩٤١ | -٠,٠٦٦٤ | -٦,٥٩ |
| الين الياباني | ١٠٢,٤٢ | ١١٤,٤٢ | ١٢ | ١١,٧٢ |
| الجنيه الإسترليني | ١,٦١٥٧ | ١,٤٩٦٥ | -٠,١١٩٢ | -٧,٣٨ |
| الدينار الكويتي | ٠,٣٠٤٦ | ٠,٣٠٥٥٨ | ٠,٠٠٠٩٨ | ٠,٣٢ |

يلاحظ أن العملة الأوروبية الموحدة قد إستردت في نهاية العام بعض الخسائر التي لحقت بها خلال عام ٢٠٠٠ بعد أن تدهورت مقابل الدولار الأمريكي متأثرة بفارق أسعار الفائدة والنمو لصالح الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة مع الدول الأوروبية. كما تأثرت سلباً بالتصويت بعدم الثقة في اليورو في الإستفتاء الذي أجري في الدانمارك في أيلول/سبتمبر . ٢٠٠٠ كذلك تدهور الين الياباني خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ متأثراً بالقلق السائد بأن الاقتصاد الياباني يعاني من تباطؤ شديد في النمو، وأن هذا التباطؤ قد يستمر في المستقبل.

جدول العائد على السندات

| سندات الخزينة | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | التغير | النسبة % |
|--------------------------|------|------|--------|----------|
| الأميركية ٣٠ سنة | ٦,٤٢ | ٥,٤٦ | -٠,٩٦ | -١٤,٩٥ |
| الأميركية ١٠ سنوات | ٦,٢٧ | ٥,١١ | -١,٢٦ | -١٩,٧٨ |
| المملكة المتحدة ١٠ سنوات | ٥,٤٨ | ٤,٨٩ | -٠,٥٩ | -١٠,٧٧ |
| ألمانيا ١٠ سنوات | ٥,٣٦ | ٤,٨٤ | -٠,٥٢ | -٩,٧٠ |
| فرنسا ١٠ سنوات | ٥,٤٨ | ٥,٠٢ | -٠,٤٦ | -٨,٣٩ |
| اليابان ١٠ سنوات | ١,٦٥ | ١,٦٤ | -٠,٠١ | -٠,٦١ |

ويعزى إرتفاع أسعار السندات خلال عام ٢٠٠٠ إلى تحوّل بعض المشتريين إلى شراء السندات خوفاً من الأسهم. كما ساعد على إرتفاع أسعار السندات أيضاً المؤشرات الواضحة بأن الإقتصاد الأمريكي قد مال إلى الضعف بعد النمو القوي الذي شهده خلال السنوات الماضية.

ومن المعلوم أن بنك الإحتياطي الفدرالي الأمريكي قد رفع أسعار الفائدة خلال عام ٢٠٠٠ ثلاث مرات، كما رفع البنك المركزي الأوروبي أيضاً أسعار الفائدة ثلاث مرات وفي اليابان رفع البنك المركزي سعر الفائدة للحسابات تحت الطلب من الصفر إلى ٠,٢٥% للتحوط من التضخم والخلل في هيكل هذه الإقتصادات، ولكن أدت هذه الإرتفاعات بدورها إلى خفض معدل النمو الذي يعاني منه الإقتصاد الأمريكي حالياً.

ويمكن القول أن إنخفاض أسهم شركات التقنية أو ما يسمى بالإقتصاد الجديد كان أهم ما حدث من تطورات إذ وصل مؤشر ناسداك إلى أدنى أداء سنوي له منذ تأسيسه عام ١٩٧١ ويعزى ذلك الإنخفاض إلى التوتر والقلق الذي أصاب المستثمرين إثر التحذيرات العديدة التي أعلنتها كبرى شركات التقنية مثل أي بي أم وإنتل وأبل ومايكروسوفت بأن أرباحها سوف تتراجع بحدة نتيجة إنخفاض معدل مبيعاتها وإرتفاع تكاليف الإنتاج.

أما مؤشر داوجونز الذي تتكون معظم مكوناته من مؤسسات الإقتصاد القديم فقد إنخفض أكثر من ٦% عن مستواه في بداية العام وهذه أسوأ خسارة للمؤشر منذ عام ١٩٨١ كما خسر مؤشر استندارد أند بورز أكثر من ١٠% خلال العام وكان هذا أسوأ أداء له منذ عام ١٩٧٧ وأول هبوط منذ عام ١٩٩٤.

ويعزو المحللون هذا التراجع في المؤشرات إلى عدة أسباب من أهمها :
إرتفاع أسعار الفائدة، حيث رفع بنك الإحتياطي الفدرالي الأمريكي أسعار الفائدة ست مرات بين حزيران/يونيو ١٩٩٩ وأيار/مايو ٢٠٠٠.

ارتفاع سعر النفط الذي وصل إلى ٣٨ دولاراً للبرميل تقريباً مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج على الشركات والمستهلكين.

إنخفاض سعر اليورو الذي أثر سلباً على أرباح الشركات متعددة الجنسيات التي تحول أرباحها من اليورو إلى الدولار الأمريكي. الشكوك وحالة الغموض التي اكتفت الإنتخابات الأمريكية بين شهري تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٠.

وفي لندن تراجع مؤشر الفاينانشيال تايمز أكثر من ١٠% خلال سنة ٢٠٠٠ بعدما ارتفع أكثر من ١٧% السنة الماضية (١٩٩٩). وفي اليابان حقق مؤشر نيكاي للأسهم ٢٢٥ خسارة حادة في العام ٢٠٠٠، حيث إنخفض أكثر من ٢٧% وكانت مكاسبه في سنة ١٩٩٩ حوالي ٣٧%.

أما في أوروبا الموحدة فقد كانت الخسائر في المؤشرات أقل من غيرها في البورصات العالمية الأخرى، وقد إنخفض مؤشر اليورو ستوكس المؤلف من ٥٠ شركة ٣% تقريباً، وفقد الكاك الفرنسي ١% تقريباً والداكس الألماني حوالي ٨% ومعلوم أن عمالات هذه الأسواق لا تتمتع بجاذبية كبيرة لأن سعر صرفها منخفض مقابل الدولار.

ويلاحظ من ناحية أخرى أنه نتيجة لهذه الأوضاع فقد تراكت السيولة النقدية خلال عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يعاد استثمار هذه السيولة في البورصات العالمية عام ٢٠٠١، ويتوقع تبعاً لذلك أن ترتفع أسعار الأسهم والسندات، وقد بدأت الأسواق بالتحرك في هذا الإتجاه عندما خفض بنك الإحتياطي الفدرالي الأمريكي سعر الفائدة، وارتفعت أسعار الأسهم بشكل فوري. ومن شأن الاستمرار في تخفيض سعر الفائدة الأمريكية، مع العوامل الأخرى، أن يحسن من أداء الأسواق عام ٢٠٠١.

جدول مؤشرات الاسهم

| المؤشر | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | التغير | النسبة % | أدنى مستوى ٢٠٠٠ | أعلى مستوى |
|------------------|--------|--------|--------|----------|-----------------|------------|
| داوجونز | ١١,٤٩٧ | ١٠,٧٨٧ | -٦٩٢ | -٦,٠٢ | ٩,٧٩٦ | ١١,٧٢٣ |
| ستندارد أند بوزر | ١,٤٦٩ | ١,٣٢٠ | -١٤٩ | -١٠,١٤ | ١,٣٢٠ | ١,٥٢٧ |
| ناسداك | ٤,٠٦٩ | ٢,٤٧١ | ١,٥٩٨ | -٣٩,٢٧ | ٢,٤٧١ | ٥,٠٤٨ |
| داوجونز ستوكس ٥٠ | ٤,٧٤٢ | ٤,٥٥٧ | -١٨٥ | -٣,٩٠ | ٤,٣٤٣ | ٥,١٨٢ |
| يوروستوكس ٥٠ | ٤,٩٠٤ | ٤,٧٧٢ | -١٣٢ | -٢,٦٩ | ٤,٥٠١ | ٥,٤٦ |
| فوتسي | ٦,٩٣٠ | ٦,٢٢٢ | -٧٠٨ | -١٠,٢٢ | ٦,٠٠٥ | ٦,٧٩٨ |
| داكس | ٦,٩٥٨ | ٦,٤٣٣ | -٥٢٥ | -٧,٥٥ | ٦,٤٣٣ | ٨,٠٦٤ |
| كاك | ٥,٩٥٨ | ٥,٩٢٦ | -٣٢ | -٠,٥٤ | ٥,٤٥٠ | ٦,٩٢٢ |
| نيكاي | ١٨,٩٣٤ | ١٣,٧٨٦ | -٥,١٤٨ | -٢٧,١٩ | ١٣,٧٨٦ | ٢٠,٨٣٣ |

تطورات استثمارية

عمان: استخلاص

في إطار الخطط المرسومة لتخصيص قطاع الكهرباء والمياه، وقعت سلطنة عمان مع شركة أمريكية اتفاقية لبناء محطة للكهرباء وتوليد المياه في إحدى ولايات مسقط بقيمة ١٦٠ مليون

ريال عماني (٤١٥ مليون دولار). وستعمل المحطة بطاقة إنتاجية تبلغ ٤٢٧ ميجاوات بالإضافة إلى تحلية مياه البحر بطاقة إنتاجية ٢٠ مليون جالون مياه يومياً. وسيتم تنفيذ المشروع على أساس البناء والتشغيل والامتلاك (BOO) حيث تقوم الحكومة بشراء الطاقة من شركة المشروع وفق اتفاقية لمدة ١٥ سنة ابتداءً من التشغيل التجاري في أبريل ٢٠٠٣، وستمنح الحكومة حق الانتفاع بالأرض التي يقام عليها المشروع لمدة ٢٥ سنة. وتلزم الاتفاقية مؤسسي المشروع بطرح ٣٥% من أسهمه للجمهور عن طريق سوق مسقط للأوراق المالية بعد مضي ٤ سنوات من بدايته. وقد سبق أن قامت الحكومة العمانية باستخصاص محطة كهرباء بالمنطقة الشرقية بقيمة ١٨ مليون ريال عماني وتعمل بطاقة إجمالية قدرها ٢٧٥ ميجاوات.

سوريا: إصلاح اقتصادي

في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة أقرت الحكومة السورية عدداً من الإجراءات الجديدة منها:

- تحديث القوانين وإزالة العقبات البيروقراطية أمام تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية.
 - إحداث مصارف خاصة تعمل كشركات مساهمة أو مشتركة بين القطاعين العام والخاص.
 - الموافقة على إنشاء سوق مالية لتداول الأسهم والسندات.
 - الموافقة على قانون سرية المصارف.
 - التوجيه لدراسة وضع آلية لتقنين عمليات تداول القطع الأجنبي وفق الأسعار الفعلية.
- أصدرت القيادة السورية مرسوماً بتأسيس مصرف خاص للاستثمارات يهدف إلى تلبية احتياجات المستثمرين والمساعدة على استيعاب التدفق النقدي الآتي من الاستثمارات. وسيكون المصرف بمثابة مؤسسة عامة مصرفية ذات شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري باسم "المؤسسة العامة لمصرف الاستثمار" ترتبط بوزير الاقتصاد والتجارة. وتجدر الإشارة إلى أن الجهاز المصرفي المملوك بكامله للدولة حالياً يتكون من المصرف المركزي السوري إضافة إلى ٦ مصارف متخصصة خدمية لا تستهدف الربح.

لبنان: جمارك

قرر مجلس الوزراء اللبناني تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية غير المصنعة وعلى المواد نصف المصنعة في لبنان إلى الصفر، وتخفيض الرسوم على المواد الأخرى غير المصنعة في لبنان إلى ٥% وتخفيض الرسوم التي تتجاوز نسبة ١٠٠% إلى ٧٠% فقط، مع استثناء بنود السيارات والسجائر الأجنبية والمحروقات والأسمت وكافة المنتجات الزراعية. ويأتي هذا القرار من أجل تعزيز الإنتاجية وتقوية القدرة التنافسية وإعادة هيكلة الاقتصاد وتطوير القوانين وصولاً إلى المناخ المناسب للمستثمرين الأجانب

الأردن: أداء استثماري

وفقاً لبيانات مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية، قفزت الاستثمارات الأجنبية خلال الشهر التسعة الأولى من العام (٢٠٠٠) لتصل إلى ٧٠٢ مليون دينار (حوالي ٩٩٠ مليون دولار أمريكي) مقابل ٤٢٢ مليون دينار (حوالي ٥٩٥ مليون دولار أمريكي) لنفس الفترة من عام ١٩٩٩، وقد كان لتبسيط الإجراءات وتطوير البيئة التشريعية وتحسين البنية التحتية وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع العديد من اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات، الدور الهام في تحقيق هذه الزيادة.

وتوضح البيانات المتوافرة أن ٢١٨ مشروعاً قد استفادت من مزايا وحوافز قانون تشجيع الاستثمار وتوزعت الاستثمارات فيها على ١٨٩ مشروعاً في قطاع الصناعة بحجم استثمار بلغ حوالي ١٩٦ مليون دينار (حوالي ٢٧٦ مليون دولار) بما نسبته ٢٤% من إجمالي الاستثمارات، وحصل قطاع الفنادق على ١٨ مشروعاً بحجم استثمار ٤٩٦ مليون دينار (حوالي ٦٩٨ مليون دولار) تشكل مانسبته ٧٠,٦% من الإجمالي مقارنة مع ١٤,٥% للفترة ذاتها من العام الماضي، واستأثر قطاع الزراعة بـ ٧ مشاريع بحجم استثمار بلغ ٢,١ مليون دينار (حوالي ٣ مليون دولار) أما قطاع المنشآت فقد حصل على ٣ مشاريع بحجم استثمار بلغ ٣٢,١ مليون دينار (حوالي ٤٥ مليون دولار) تشكل ٤% من إجمالي الاستثمارات.

وقد وصل حجم المساهمات الأجنبية في هذه المشروعات إلى حوالي ٣٧٧,٧ مليون دينار (حوالي ٥٣١,٩ مليون دولار) تشكل ٥٣% من حجم الاستثمار الكلي، احتلت أمريكا وكندا المرتبة الأولى بمساهمات قدرها ١٦١,٩ مليون دينار (حوالي ٢٢٨ مليون دولار) بنسبة ٤٢,٨%، تلاها الاستثمار العربي بحجم استثمار قدره ١٥٢ مليون دينار (حوالي ٢١٤ مليون دولار) بنسبة ٤٠% من مجمل الاستثمار غير الأردني، ثم جاء الاستثمار الأردني بحجم قدره ٣٦,٤ مليون دينار (حوالي ٥١ مليون دولار) وبنسبة ١%. وتتوقع الهيئة المزيد من الاستثمارات خلال الأعوام القادمة خاصة لترويج القطاعات التي يتميز فيها الأردن ويتمتع فيها بمزايا بنسبة وتنافسية كقطاع تكنولوجيا المعلومات والسياحة والتعدين والألبسة والمحيطات والأدوية ومستحضرات البحر الميت.

اتجاهات

العولمة المالية وأثرها على الأسواق المالية في الاقتصادات الناشئة

تضافرت الأسباب والدوافع المفضية إلى قيام الأسواق المالية في الدول النامية، إلا أنه يمكن حصر هذه الدوافع والأسباب في عاملين: أولهما تزايد الطلب في هذه الدول على الاستثمارات المحلية والأجنبية لتوفير احتياجات التمويل وسد الفجوة التمويلية، وثانيهما التنافس المحموم بين مصادر التمويل والاستثمار الدولية سعياً وراء اقتصادات واعدة وأسواق ناشئة لتنويع استثماراتها فيها. وقد أدى تضافر هذين العاملين إلى تنامي ظاهرة العولمة المالية التي انتظمت أسواق المال العالمية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين. يمكن تعريف العولمة المالية بأنها "حرية انتقال رؤوس الأموال بين الأسواق المختلفة بأيسر السبل وأقلها تكلفة لأغراض التمويل والاستثمار" واستناداً على هذا التعريف يمكن القول أن حركة رؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة انسيابها ودورانها واندماجها في أسواق المال في شتى أنحاء العالم جاءت نتيجة لتنامي النشاط الإنتاجي العالمي وحرية انتقال السلع والخدمات عبر الحدود، أي أن عولمة النشاط الإنتاجي كانت سبباً مباشراً في عولمة النشاط المالي المتمثل في سرعة دوران رؤوس الأموال وانسياب التدفقات الاستثمارية. وقد بدأت بواكير هذه الظاهرة في الدول الصناعية إثر تبنيها لسياسات تحرير أسواق السلع والأموال للاستفادة من فرص النمو والاستثمار التي انتظمت أغلب الاقتصادات الناشئة منذ منتصف الثمانينات والتي بدأت في إرساء نظم أكثر تحرراً وتبني برامج أكثر انفتاحاً، فضلاً عن الالتزام بمبادئ الشفافية والانفتاح لاستقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية والموارد المالية لأغراض الاستثمار والتمويل.

أسباب تنامي العولمة المالية:

يمكن إيجاز أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي نشاط العولمة المالية في النقاط الأربعة التالية: بروز سوق اليورودولار كأهم وعاء للعمليات العالمية خارج حدودها الوطنية يجنبها الخضوع للقيود والضوابط التي تفرضها السلطات النقدية الوطنية، واحتفاظ البنوك المركزية والشركات متعددة الجنسيات باحتياطياتها وأصولها السائلة فيها.

انتشار ظاهرة التوريق (تحويل الأصول المالية إلى أوراق مالية) ساهم في جعل الوساطة المالية من خلال سوق الأوراق المالية أكثر سهولة وأقل تكلفة.

تطور سوق السندات الأوروبية الدولية ساهم بصورة فاعلة في تحويل الأصول المالية إلى أوراق مالية قابلة للإقراض طويل الأجل. وقد شجع هذا التطور المصارف الدولية على التعامل في السوق الثانوية للسندات الأوروبية الدولية مما أتاح للسوق عنصرى العمق والسيولة لتصبح بذلك جزءاً مؤثراً في عمليات التمويل الدولية.

بني كثير من الاقتصادات الناشئة والنامية لسياسات تحرير القطاع المالي وبرامج استخلاص المصارف في جهد مواز لإزالة الحواجز المؤسسية التي تقف عائقاً أمام تكامل واندماج الأسواق المالية المحلية والعالمية.

لقد كان لنتامي العولمة المالية تأثير مهم في زيادة القدرة التنافسية لأسواق المال العالمية، كما أدت هذه الظاهرة إلى ظهور مؤسسات مالية غير مصرفية لها وجودها المنافس للمؤسسات البنكية في مجال الوساطة المالية. وقد أدى هذا التنافس إلى تراكم أرصدة مقدرة من الأموال الباحثة عن الأسواق المالية القادرة على استيعاب وتحريك هذه المدخرات وتوظيفها في فرص استثمارية واعدة.

الأسواق المالية الناشئة في ظل العولمة:

شهدت الاقتصادات الناشئة خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحولات جذرية في بنيتها الهيكلية تمثلت في تبني برامج الإصلاح الاقتصادي التي تفضي إلى تحرير الأسواق والاندماج في السوق العالمية. وقد استهدفت هذه السياسات تحرير أسعار الصرف وخفض معدلات التضخم والسيطرة على العجزين الداخلي والخارجي. وكان من نتائجها أن أصبحت الاقتصادات الناشئة أكثر تهيؤاً لاستقطاب التدفقات الاستثمارية. وتشير البيانات المتوافرة في هذا الصدد أن التدفقات الاستثمارية المتجهة إلى هذه الاقتصادات الناشئة قد ارتفعت بمعدل ٧٤٠% خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٩، كما أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي قد سجلت ارتفاعاً من حوالي ١,١% في أوائل الثمانينات إلى حوالي ٤,٢% بحلول نهاية التسعينات.

ويلاحظ هنا أن الأسواق التي حققت درجات عالية من الكفاءة وقدرراً أكبر من التكامل والاندماج في الأسواق العالمية قد استأثرت بالنصيب الأوفر من هذه التدفقات.

إن دراسة تأثير العولمة على الأسواق المالية في الاقتصادات الناشئة تتطلب إلقاء الضوء على السمات والخصائص التي تتميز بها هذه الأسواق، والتي يمكن إيجازها في الآتي:

احتفاظ الاقتصادات الناشئة بمعدلات نمو مرتفعة اعتماداً إما على قوتها التصديرية المستندة على قدرتها التنافسية وانخفاض تكلفة العمالة، أو على نجاحها في السيطرة على معدلات التضخم وتبني سياسات الاستخلاص والاستقرار المالي.

ارتفاع معدل نمو رأس المال السوقي وهو ما يعكس توافر فرص استثمار كبيرة.

ارتفاع عوائد الاستثمار والأرباح نتيجة لارتفاع معدل نمو قيمة التعاملات الناجمة عن توجه المستثمرين لحيازة الأصول المالية المصدرة من هذه الأسواق.

انخفاض درجة السيولة (أي القدرة على دخول السوق والخروج منه بسهولة بيعة وشراء بأسعار مناسبة) نسبه لارتفاع درجة التركيز (أي انخفاض عدد الشركات التي يتم تداول

أوراقها المالية) وما ينتج عن هاتين السمتين من زيادة المخاطر وارتفاع حساسية وتقلبات السوق.

إذا أخذنا بعين الاعتبار هذه السمات والخصائص فإنه يمكن القول أن تأثير العولمة المالية على الأسواق المالية في الاقتصادات الناشئة (سلباً أو إيجاباً) يعتمد على طبيعة هذه الأسواق وما تتسم بها من كفاءة وفاعلية وشفافية، فضلاً عن قدرة الاقتصاد الوطني على توفير الآليات والأدوات القادرة على امتصاص أية نزعة نحو هروب الأموال، وتسخير التدفقات الاستثمارية المحلية والأجنبية لخدمة الاقتصاد عن طريق تعبئة الموارد بصورة أكثر كفاءة.

من أنشطة المؤسسة

عمليات الضمان للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار خلال عام ٢٠٠٠

تم خلال العام إبرام ثمانية وستين عقد ضمان ائتمان صادرات منها ٦٣ عقداً جديداً وخمسة ملاحق لعقود قائمة، بلغت قيمتها الإجمالية نحو ٨٦ مليون دولار أمريكي. كما تم اتخاذ إجراءات إبرام عقد ضمان استثمار مباشر تبلغ قيمته ١٥ مليون دولار أمريكي، وتم إبرام ثلاثة ملاحق لعقود ضمان استثمار قائمة قيمتها ١,٢ مليون دولار أمريكي. وبذلك يصبح إجمالي قيمة العقود المبرمة منذ بدء عمل المؤسسة عام ١٩٧٥ حتى ٣١/١٢/٢٠٠٠ نحو ١,٧ مليار دولار أمريكي.

وقد تم خلال العام أيضاً سداد أحد عشر تعويضاً لمصدرين عن تحقق مخاطر تجارية بقيمة إجمالية بلغت نحو ٥,٢٨ مليون دولار أمريكي. وبذلك يصبح إجمالي قيمة التعويضات المدفوعة منذ بدء عمل المؤسسة عام ١٩٧٥ حتى ٣١/١٢/٢٠٠٠ نحو ١٤٤ مليون دولار أمريكي.

ومن ناحية أخرى، باشرت المؤسسة إجراءات انضمامها إلى عدد من اتحادات وتجمعات شركات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. فقد حضرت اجتماعاً لاتحاد بيرن لشركات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في مدينة فيينا خلال شهر تشرين أول/ أكتوبر من العام وذلك بصفة مراقب. كما داومت المؤسسة على الاتصال بتجمع اتحاد المقرضين (Credit Alliance) في إطار شركة الضمان الفرنسية (الكوفاس) بعد أن سبق لها حضور أحد اجتماعاته الهامة بصفة مراقب أيضاً.

وتتخذ المؤسسة حالياً إجراءات الانضمام إلى التجمعين بصفة عضو كامل. وتوفر مثل هذه التجمعات للمؤسسة فرصاً هامة للالتقاء بشركات أخرى تعمل في مجالها وذلك بهدف تبادل الخبرة والتعرف على مستجدات سوق الضمان العالمية، بالإضافة إلى إمكانية توفيرها لتغطية إعادة التأمين لعمليات المؤسسة، والاستفادة من قواعد البيانات والمعلومات المتوفرة لديها.

بيانات أولية بشأن تدفق الاستثمار لعام ٢٠٠٠

أشارت مصادر أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) أنه وفقاً للبيانات الأولية لعام ٢٠٠٠ بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة على مستوى العالم حوالي ١,١ تريليون دولار بزيادة نسبتها ١٤% عن عام ١٩٩٩ وتضاعفت خمس مرات عن مستوى هذه التدفقات في بداية عقد التسعينات وقد قدرت حصة الدول المتقدمة من إجمالي العالمي بقيمة ٨٩٩ مليار دولار والدول النامية ١٩٠ مليار دولار ودول وسط وشرق أوروبا ٣٠ مليار دولار

بنسب بلغت ٨٠% و ١٧% و ٣% على التوالي، ويشير الجدول أدناه إلى سلسلة زمنية توضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة خلال الفترة ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠. وتجدر الإشارة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة للدول النامية رغم محافظتها على اتجاه التزايد من ٣٧ مليار دولار عام ١٩٩٠ وصولاً إلى ١٩٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلا أنها منذ عام ١٩٩٧ شهدت تباطؤاً يعزى إلى استمرار تأثيرها بنتائج الأزمة المالية التي اجتاحت بعض دولها.

| ٢٠٠٠ | ١٩٩٩ | ١٩٩٨ | ١٩٩٧ | ١٩٩٦ | ١٩٩٥ | ١٩٩٤ | ١٩٩٣ | ١٩٩٢ | ١٩٩١ | ١٩٩٠ | |
|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|-----------------|
| ١١١٨ | ٩٨٢ | ٦٨٣ | ٤٧٣ | ٣٧٧ | ٣٣١ | ٢٥٦ | ٢٢٦ | ١٧٢ | ١٦٠ | ٢٠٩ | العالم |
| ٨٩٩ | ٧٧٠ | ٤٨٥ | ٢٧٦ | ٢٢٠ | ٢٠٤ | ١٤٥ | ١٣٩ | ١١٣ | ١١٤ | ١٧٢ | الدول المتقدمة |
| ١٩٠ | ١٩٠ | ١٧٨ | ١٧٨ | ١٤٥ | ١١٢ | ١٠٥ | ٨١ | ٥٥ | ٤٣ | ٣٧ | الدول النامية |
| ٣٠ | ٢١ | ٢٠ | ١٩ | ١٣ | ١٤ | ٦ | ٧ | ٤ | ٣ | ١ | وسط وشرق أوروبا |

معلوماتية

الإمارات أحد المراكز العالمية المتميزة للتجارة الإلكترونية

يقدر السوق المحلي لتكنولوجيا المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة بحوالي ١,٢ مليار دولار سنوياً، ويمثل عدد مستخدمي الشبكة ما نسبته ١٣% من إجمالي عدد السكان. وتمثل الإمارات المرتبة (٢٥) ضمن (٥٥) دولة هي الأكثر تقدماً في إقامة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك وفق مؤشر مجتمع المعلوماتية لعام ٢٠٠٠، الذي تصدره سنوياً مؤسسة أي دي سي البحثية وجريدة الأبحاث العالمية. وقد انطلقت الحكومة، في إطار توفير المناخ المناسب للعمل بالتقنية المتطورة لمزاولة التجارة الإلكترونية، من خلال استراتيجية شاملة تشمل تهيئة المجتمع بمختلف فئاته (مؤسسات حكومية أو خاصة، مدارس، جامعات..)، وتوعيته وتدريبه من خلال برامج ومناهج وندوات ومؤتمرات متخصصة لإحداث نقلة نوعية في ممارسة تقنيات المعلومات بشتى أنواعها. وفي هذا الإطار تم الإعلان عن تأسيس جمعية "الإمارات للإنترنت" التي تهتم بفئة الشباب لتوعيته وتنقيته وتنمية قدراته لاستيعاب ومواكبة عصر تكنولوجيا المعلومات وإطلاعه على أحدث مستجدات عالم الإنترنت. كما قامت عدة شركات (مايكروسوفت، وأوراكل) بمبادرات تتعلق بالتعليم في المدارس والجامعات وتأهيل الخريجين الجدد لاستيعاب تقنية الحاسب والإنترنت. كما تم إنشاء عدة شركات متخصصة في مجال التجارة الإلكترونية منها "شركة تجاري" (أول شركة إقليمية متخصصة في مجال التجارة الإلكترونية)، "كوميرس وان" الشرق الأوسط، وكونسورتيوم (تضم شركات من الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى).

وقد تمكنت دولة الإمارات ، بفضل هذه الجهود، من إنجاز عدة مشروعات هامة في مجال التجارة الإلكترونية منها:

مدينة دبي للإنترنت: يأتي مشروع دبي للإنترنت في طليعة المشروعات الخاصة بتقنية المعلومات التي تهدف إلى تحويل الإمارات من مركز يجمع شركات نظم تكنولوجيا المعلومات والإنترنت، إلى بوابة تخدم منطقة الخليج والعالم العربي. وقد تم حتى الآن تسجيل حوالي ١٦٠ شركة باستثمارات قيمتها ٢٥٠ مليون دولار. وإضافة إلى تجمع شركات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشمل المشروع إقامة حاضنات للأعمال والأفكار الرائدة ومراكز للبحوث والتطوير وجامعة للتكنولوجيا ومعارض.

مشروع الحكومة الإلكترونية: في إطار هذا المشروع تم إنشاء العديد من الخدمات الحكومية الإلكترونية التي تهدف إلى تطوير الخدمات التي تقدمها الحكومة (تسجيل الرخص الصناعية، المشتريات الإلكترونية للموردين، تقديم طلبات الحصول على شهادات المنشأ، دفع الرسوم المستحقة عبر الإنترنت..).

نظام متكامل للتراسل الإلكتروني بين الدوائر الحكومية: يتيح هذا المشروع تواصل المعلومات بشكل متسق ومتكامل وتجميع الاستخدامات الإلكترونية. وقد بدأت بلدية الشارقة في تنفيذ المرحلة الأولى التي تتعلق بتحويل ما يزيد على ٣٥٠ مستخدم كمبيوتر في الإمارات إلى استخدام نظام جديد متكامل يجمع إنتاجية برامج الكمبيوتر المكتبية وقدرات التراسل والتعامل مع الإنترنت.

طرح البطاقات الذكية لتحصيل الإيرادات الحكومية: أعلنت الحكومة عن اعترافها طرح البطاقات الذكية "إي درهم" لتحصيل إيرادات الدولة. وفي هذا المجال وقعت وزارة المالية والصناعة اتفاقية مع بنك دبي الوطني وبنك دبي للتجارة وبنك الاتحاد الوطني لتسويق هذه البنوك بموجبها البطاقة المزمع طرحها. وهي وسيلة حديثة غير مسبقة تستخدم لأول مرة في العالم العربي. ومن المقرر أن تطرح الوزارة ٢٥٠ ألف بطاقة في المرحلة الأولى من خمس فئات هي "١٠٠ درهم، ٣٠٠ درهم، ٥٠٠ درهم، ٣٠٠٠ درهم، ٥٠٠٠ درهم" لتناسب إمكانية الأفراد والشركات والمؤسسات طالبة الخدمة، وستباع عن طريق المصارف المتعاقد معها. ويتم بذلك الاستغناء عن الأعمال اليدوية. ولهذا النظام قابلية الاستخدام من طرف الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية والهيئات العامة وشركات البترول.

إطلاق البوابة الإلكترونية لسلطة مواني دبي: أعلنت سلطة مواني دبي إطلاق البوابة الإلكترونية يتيح التمتع بمزايا عديدة منها اختصار الوقت اللازم لإنجاز إجراءات بيانات الشحن وعملياته، ووضع طلبات العمل على الشبكة الإلكترونية للاستفسار عن الخدمات التي يمكن الحصول عليها. وقد تم تسجيل حوالي ١٧ شركة و ٥٠ مستخدم في المشروع للاستفادة من خدمات البوابة الإلكترونية، ومن المتوقع أن تقوم كافة شركات الملاحة والشحن (٣٢٥ شركة) بتسجيل نفسها خلال الفترة القادمة.

خدمات مصرفية إلكترونية: يهدف المشروع إلى تسهيل وتسريع تقديم الخدمة المصرفية للعملاء وزيادة فعاليتها. وفي هذا الإطار سيوفر مصرف "إتش. أس. بي. سي" خدمة المعاملات المصرفية الإلكترونية في الإمارات خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠١، من خلال استراتيجية عالمية لتوفير منصة متكاملة وموحدة للخدمات المصرفية الإلكترونية بتكلفة تتراوح بين ٥٠ و ٦٠ مليون دولار.

نظام الكونتر الإلكتروني: باشرت دائرة جمارك أبو ظبي بتبني مشروع الكونتر الإلكتروني بهدف معالجة تراكم المراجعين وتنوع مطالبهم والمساهمة في توزيع أعباء العمل على كافة موظفي الجمارك. ويمكن للجهاز أن يقدم إحصاءات فورية للأعمال ونتائجها. وبناءً على ما تقدم فإن دولة الإمارات العربية المتحدة قد قطعت أشواطاً متقدمة لبناء قاعدة متطورة ومنتينة تجعلها مرشحة لأن تكون مركز منتجات وتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات وليس مجرد مركز لتوزيع منتجات الشركات الكبرى. ولاستكمال أهداف هذه الطموحات يبقى على الحكومة بذل المزيد من الجهود التي تتعلق بتوفير توصيلات الإنترنت وتعميمها في البلاد بسرعة عالية وبأسعار منافسة، ووضع قوانين خاصة بالتجارة الإلكترونية، وتشجيع القاعدة العريضة من المواطنين لاستخدام الشبكة.

فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

مشروع صناعي الجزائر

يهدف المشروع إلى إنتاج كاربور الكالسيوم
التكاليف الاستثمارية ١٦ مليون دولار
الطاقة الإنتاجية ٢٠ ألف طن سنوياً
معدل العائد الداخلي ٣٢%
فترة استرداد رأس المال ست سنوات
لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ :
المؤسسة الوطنية لإنتاج وتوزيع الغاز الصناعي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
هاتف: ٧٧١١٩٤-٢١٣٢
فاكس: ٢٧٧٢١١٠-٢١٣٢

مشروع صناعي السعودية

يهدف المشروع إلى استخلاص مشتقات النخيل السائلة والصلبة
التكاليف الاستثمارية ٧,٨٤ مليون دولار
الطاقة الإنتاجية ٣٠ ألف طن سنوياً
معدل العائد الداخلي ٥٠%
لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ :
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
ص.ب ٥١١٤ الدوحة
دولة قطر
هاتف: ٨٥٨٨٨٨-٩٧٤
فاكس: ٨٣١٤٦٥-٩٧٤

مشروع زراعي غير موطن

يهدف المشروع إلى إنتاج الأعلاف والألبان وتصنيع الألبان
التكاليف الاستثمارية ١٧,٣ مليون دولار
معدل العائد الداخلي ٢٩,٧٥%
فترة الاسترداد سبع سنوات
لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ :
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

ص.ب ٤٧٤ الخرطوم
جمهورية السودان
هاتف: ٤٧٢١٨٣-٢٤٩١١
فاكس: ٤٧١٤٠٢-٢٤٩١١

مشروع صناعي سوريا

معالجة الرمال الزجاجية مع معمل بيركس
يهدف المشروع إلى توفير المواد الأولية للسوق المحلية وتصديرها إلى أسواق الدول العربية.
التكاليف الاستثمارية ٣٥ مليون دولار
فترة الاسترداد ثماني سنوات
لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:
السيد غازي عبدالقادر عياش
ص.ب ٣٦٤٠ دمشق
الجمهورية العربية السورية
هاتف: ٣٣٣٣٢١١
فاكس: ٣٣٢٧٩٤٦

مشروع صناعي موريتانيا

يهدف المشروع إلى إنتاج الألبان الطازجة
التكاليف الاستثمارية ٣٥٥ ألف دولار
معدل العائد الداخلي ١٩%
فترة الاسترداد ست سنوات وثمانية أشهر
لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
ص.ب ٤٧٤ الخرطوم
جمهورية السودان
هاتف: ٤٧٢١٨٣-٢٤٩١١
فاكس: ٤٧١٤٠٢-٢٤٩١١

يقتصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب،
وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة
الاتصال مباشرة برعاة أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.